دورالـ

مقدمــة :

كان من بين الخـطوات العلمية التي اتخذتها المملكة في العام الماضى الانضمــام الى المجلس الدولي للوثائق المعروف باسم :
International Council of Archives
والى الفرع الاقليمي العربي المنبثق عن المجلس السابق والمعروف باسم : ARBICA، على أن تمثل دارة الملك عبد العزيز المملكة في كلا المجلسين كما صدرت الموافقة السامية على ضم مركز الوثائق والمخطوطات السعودي

من البديهيات المعروفة لدى كل المشتغلين بالبحث التاريخي أن التاريخ أو العصر التاريخي لايمكن أن يبدأ الا بالكتابة ، فالتسجيل وحده هو الذي يستطيع أن يمدنا بالمعلومات عن الانسان في عصوره التاريخية المختلفة · ولذلك أطلق على العصر الذي لم ترد منه أية كتابات وانما وردت منه مخلفات أو آثار مصنوعة فقط اسم عصر ماقبل التاريخ ·

فاذا رجعنا الى التدوين التاريخي منذ بدايته وجدنا أن ذلك التدوين انما كان سردا ووصفا للاحداث القريبة التي عاش فيها المؤرخ أو شاهدها أو وصلت الى سمعه دون نظام أو ترتيب معين وانما تركزت تلك الاحداث حول مدينة ما أو أسرة حاكمة أو طبقة من الاشراف أو رجال الدين · هذا بالنسبة للتدوين التاريخي في البلاد الغربية ·

أما بالنسبة للعالم الاسلامي فاننا نعرف أن التدوين التاريخي نشأ متصلا بعلم الحديث ونقد سلاسل الرجال ·

ولقد اختلف المؤرخون في الماضى حول ماهية التاريخ : هل هو علم أم فن ؟

الى الدارة • وكان هذا المركز قد أنشىء بناء على توصيات المؤتمر الاول للادباء السعوديين •

وقد مثل المملكة مندوبان عن دارة الملك عبد العزيز في اجتماعات المؤتمر الثامن للمجلس الدولي للوثائق الذي عقدت جلساته في فندق ستاتلي هيلتون Stately Hiltoh بمدينة واشنطن بالولايات المتحدة الامريكية في الفترة مابين ٢٧ سبتمبر ١٩٧٦ وأول اكتوبر عام ١٩٧٦ ونحن ننشر المقال التالي بهذه المناسبة •

وثائق

• الاستاذ محمد خضر

واذا كانت هذه المشكلة تدخل ضمن نطاق فلسفة التاريخ وتحتاج الى دراسات منفصلة الا أنه لابد لنا هنا من الالمام بطرف منها وذلك بحكم الصلة المتينة بين التدوين التاريخي وعلوم الوثائق •

فلو أردنا أن نحدد أهداف البحث التاريخي فانه يمكن لنا أن نلخص هذه الاهداف في العبارة التالية :

التاريخ هو تكوين معرفة علمية عن ماضي الانسانية •

وكلمة « علمية » هنا تعني أن تلك المعرفة تستند الى منهج عقلي يصل بنا الى الحقيقة عن طريق الامكانيات التي تتوافر للمؤرخ •

وهذه الامكانيات اما أن تكون امكانيات فنية : مثل وجود الوثائق التي يتاح للمؤرخ الاطلاع عليها ، والتي يوجد بالطبع أنواع متعددة منها تختلف في طبيعتها اختلافا بينا وتختلف بالتالي أنواع المعلومات التي يمكن أن تعطيها للمؤرخ • وسوف نتعرض فيما بعد لانواع الوثائق التي يحتفظ بها في دار الوثائق أو أن تكون امكانيات منطقية : عن طريق تحليل نظرية المعرفة •

ولكن يجب علينا ألا نذهب بعيدا في الاعتماد على التعريفات فمهما كان من أمر التعريفات المبسطة التي وضعها عدد من المؤرخين لبيان طبيعة البحث التاريخي مثل قولهم :

التاريخ هو تبيان للكيفية التي جرت بها الحوادث أو أن التاريخ هو بعث للحياة الماضية برمتها أو أنه اعادة سرد لما مضى من التجارب ·

فان كل هذه التعريفات تبين بطريقة أخاذة بعض الاهداف التي يقترحها المؤرخ المتخصص · وان كان أي واحد منها لايمكن أن يشمل هذه الاهداف جميعا ·

فالتاريخ هو البحث عن الازمنة المفقودة قبل كل شيء ، ومعنى ذلك أننا نعيد العثور على الزمن مرة أخرى ونعيد الحياة الى الوقت الذي جرت فيه الحوادث بحيث يمثل الحقيقة كما لو كنا نعيش في ذلك الزمن الماضي ونعاصر الاحداث التي جرت فيه ·

ولكن التاريخ ليس ذلك فحسب ، فاننا نعرف أن اعادة الماضي برمته كما كان أمر يستحيل تحقيقه · ولو تأملنا قليلا في المعنى السابق لوجدنا أن هناك فرقا شاسعا بين التاريخ الحقيقي وبين التاريخ الذي يصل الينا عن طريق المعرفة ·

فهناك فرق بين التاريخ الذي عاش فيه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ثلاثمائة وأربعة وخمسين يوما كل عام في أربع وعشرين ساعة كل يوم وهو يتابع أحداث الفتح الاسلامي ويصدر أوامره الى القواد وينظم شئون الامة ويرسى قواعد العدل الى أن تلقى الطعنات الدامية على يد أبي لؤلؤه وجاد بأنفاسه وهو لازال يرسى قواعد الدولة ويفكر في أمر من يليها ·

وبين كتاب يروي لنا ذلك التاريخ مهما كان عدد المجلدات التي كتب فيها · فمهما كانت قدرة المؤرخ على الايضاح والبعث الا أنه لايعيش بنفس الايقاع الذي عاش فيه أبطال ذلك الزمان الذي يعيد كتابته ·

فهذا الزمان بالنسبة له ماض قد تم أمره وحدث لايمكن الرجوع فيه ، ولايستطيع هو أن يعدل مجرى الاحداث فيفعل ماكان يجب فعله أو يمنع وقوع

مايرى منعه ، وانما هو ينظر الى الحقيقة التي وقعت في الماضي من خلال سمك الزمان الذي يفصل بينه وبينها ، وهذه الفترة الزمنية ليست خاوية او مفرغة أو هي مجرد مسافة تفصل بين المؤرخ والاحداث ولكنها نسيج متين من حوادث أخرى جرت وكان لها تأثيرها وسلطانها وأن ذلك التأثير لابد أن ينعكس على ذهن المؤرخ ·

والمؤرخ أبعد من أن يجعل نفسه معاصرا للاحداث التي يعيدها الى الحياة ، ولكنه يوضح معناها عن طريق العودة الى الوراء مستخدما في ذلك كافة وسائل المعرفة التي توصل اليها حتى يصل الى نتيجة يطمئن لها وخاتمة منطقية يكون لها معنى ·

فكل دراسة تاريخية سوف تظل ناقصة مالم تستهدف الاجابة على السؤال التالي : ثم ماذا حدث بعد ذلك ؟ فلا بد لنا أن نعرف لماذا انهزم علاء الدين خوارزمشاه أمام المغول ، ولماذا استطاع المظفر قطز أن يصمد أمامهم ؟ أو أنه لابد لنا أن نعرف لماذا خسر أبو موسى الاشعري قضية التحكيم وكسبها عمرو بن العاص ؟

وهناك فرق آخر بين الازمنة التاريخية التي عاش أصحابها فيها وقاموا بأدوارها وبين تلك الازمنة نفسها عندما يعيد المؤرخ المثور عليها ويعيد الحياة اليها ·

فان أصحاب تلك الازمنة كانوا يعيشون أيامهم كما نعيش نحن أيامنا ، أي أنهم لايعرفون ماذا يخبئه لهم القدر ولا ما الذي سيأتي به الغد ولا يستطيعون أن يجزموا جزما ثابتا بالنتائج التي سوف يتوصلون اليها ·

ولكن المؤرخ يقف في موقف أكثر وضوحا وأشد استنارة منهم ، فلو أراد مثلا أن يعيد تركيب أفكار صلاح الدين الايوبي عشية معركة حطين فان ذلك المؤرخ يعرف من المعلومات عن الظروف الحربية والسياسية التي كانت تحيط بالموقف كله أكثر بكثير مما كان يعرفه السلطان ·

وبذلك نرى أن تركيب الماضي التاريخي أشد وضوحا مما كان عليه الحاضر بالنسبة لمن عاصروه ، لأن عمل المؤرخ ومجهوده هو الذي يلقي الضوء على موضوعه ويعطيه الصفة المنطقية ·

وأخيرا فان بعث الماضى برمته أمر لايمكن تحقيقه لاسباب فنية ذلك لأن المؤرخ لايستطيع أن يصل الى الماضى الا عن طريق الوثائق ، وهو في معظم الاحيان لايملك القدر الكافي منها أو على العكس من ذلك قد يكون عدد الوثائق التي ينبغي دراستها اكبر بكثير من أن يستطيع السيطرة عليه كما هو الحال في الازمنة الحديثة بعد اختراع الطباعة وأجهزة التسجيل بمختلف أنواعها .

وهنا يبرز أمام أعيننا بوضوح الدور الذي تلعبه الوثائق في كتابة التاريخ وبالتالي الدور الذي تلعبه دار الوثائق في هذا المجال .

فان المؤرخ على عكس مؤلف القصص لايخترع الاحداث التي يقصها ولكنه يريد أن يعيد بناءها تماما كما حدثت في الواقع والمواد التي يملكها هي الوثائق التي يوجد بداخلها شيء من هذا الماضى الذي يمكن الوصول اليه في الحاضر والمرحلة الثانية من عمله هي أنه يسأل نفسه : أي الوثائق نستطيع أن نجدها ويمكن لها أن تجيب على الأسئلة المطروحة ، وأين يمكن أن نجدها وكيف نصل اليها .

ومرة أخرى تتدخل هنا شخصية المؤرخ وخصائصه ومدى اتساع معلوماته وقدرته على الابتداع ، فما فائدة اثارة مشكلة من المشاكل مالم تكن هناك وسائل لحلها وليس هناك ماهو أشد عقما من نظرية لايصاحبها في الحال عملية لتحقيقها والمؤرخ القدير هو الذي متى ماعرف كيف يثير المشكلة التي تهمه يعرف كيف يضع بعد ذلك البرنامج العملى للابحاث التي تسمح له بوضع يده على الوثائق التي لاتزال باقية .

فاذا كان التاريخ هو الماضى بالقدر الذي يمكن لنا معرفته فليس معنى ذلك أن يصبح ذلك التاريخ جمعا منهجيا لكل الوثائق التي يمكن العثور عليها والتي هي الشاهد على ذلك الماضى ، ولكن التاريخ اختيار ارادي يوجهه المؤرخ نحو وجهة معينة طبقا للمشكلات التي يريد أن يبحثها ، وطبقا لمقاييس النقد التي يتبعها .

وعلى ذلك فهو لابد أن يقوم بعملية اختيار ارادي للوثائق التي سوف يدرسها والتي تؤدي به الى الوصول الى النتائج التي يريد أن يتوصل اليها ، وأي خطأ يرتكبه المؤرخ في اختيار تلك الوثائق لابد أن يقوده الى خطأ في النتيجة .

ومن هنا فان لجوءه الى دار الوثائق التاريخية حتم لابد منه اذ أن هذه الدار هي « الذاكرة » التي تعي كل مامضى .

ولكن ماهي طبيعة هذه الدار ؟ وما نوع العمل فيها ؟ وكيف يمكن أن تؤدي للمؤرخ الخدمات التي يطلبها ؟

ويجرنا هذا التساؤل الى تساؤل آخر حول ماهية الوثيقة التي تحتفظ بها تلك الدار .

ونحن نعرف أن علماء التاريخ Historiographie قد قسموا مصادر البحث التاريخي الى قسمين :

أولا : المصادر القصصية Sources Narratives

ثانيا : المصادر الوثائقية Sources Documentaires

فان الذي يقرأ (تاريخ الرسل والملوك) للطبري أو (السلوك لمعرفة دول الملوك) للمقريزي أو غيرهما من الحوليات لابد أن يتوقع من خلال قراءته معرفة الاحداث التي قصد المؤلف الى روايتها عندما أمسك بقلمه وأخذ يسردها فان ذلك المؤلف أراد على وعي منه أن ينقل سيرة هذه الاحداث الى الاجيال التي عاصرته والى الاجيال التالية .

أما الذي يطلع على حجج الاوقاف في المحكمة الشرعية أو على وثائق بيع الدور والمنازل أو على قطع النقود التي ضربت في عصور سابقة ليستخلص منها مادته التاريخية فانه يعرف أن من قاموا بكتابة هذه الحجج أو ضربوا هذه النقود لم يكونوا يقصدون نقل معلومات تاريخية لا الى الاجيال التي عاصرتهم ولا الى الاجيال التي نشأت بعدهم وانما كتبوا ماكتبوه خدمة لغرض قانوني أرادوا به المحافظة على حقوقهم أو خدمة لغرض اقتصادي بقصد التداول .

وهنا يتضح لنا الفرق بين المصادر القصصية والمصادر الوثائقية ولقد ظل كثير من كتاب التاريخ حتى أزمنة غير بعيدة يعتمدون على المصادر القصصية وحدها

وكان التأليف التاريخي عندهم لايعدو أن يكون اعادة كتابة أو اعادة سرد قصة رواها أحد المؤرخين القدامى ·

ومنذ بداية القرن السابع عشر الميلادي اكتشف المؤرخون الغربيون الاهمية الكبرى للمصدر الثاني من مصادر التاريخ ورأوا أن هذه المصادر أهم واوثق ، ويكفي أن نقارن بين ماتعطينا اياه النقوش والنميات (والمسكوكات) من معلومات ثابتة عن الحكام والتواريخ التي حكموا فيها وبين المطولات التاريخية ، فعن طريق تلك النقوش والنميات أمكن استعادة بناء أجزاء برمتها من الماضى بالنسبة لعصور ماقبل التاريخ ، أما بالنسبة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي فان وثائق العصور الوسطى المحفوظة في دور الوثائق في أوروبا قد لعبت دورا مهما جدا في القاء كثير من الضوء على أحداث كانت غامضة في المصادر القصصية أو رويت بشكل خاطيء ·

ومع اتساع دائرة البحث التاريخي أصبحت المصادر الوثائقية تضم ميادين جديدة لم يكن التاريخ يعنى بها في الماضى ، فالانسان بالنسبة للمؤرخ لم يعد حيوانا سياسيا فحسب وانما اتجه المؤرخون الى دراسة تاريخ النظم والمؤسسات وتاريخ القانون وتاريخ الاقتصاد وتاريخ النظم الزراعية وتاريخ الطبقات الاجتماعية وحتى تاريخ الكلمات وتطور استعمالها وتاريخ الافكار والعواطف والعادات والاخلاق بل اتجه المؤرخون الى دراسة تاريخ الاطعمة ، ذلك لأن كل فرع من الفروع السابقة قد أسهم في تطور البشرية ·

وفي كل فرع من الفروع السابقة يضطر المؤرخ الى البحث عن الوثائق التي تعينه على اتمام دراسته ومالم تكن هذه الوثائق مرتبة ومصنفة بطريقة أو بأخرى فان المؤرخ يحار في الوصول الى الحقائق التي ينشدها ، فالمؤرخ الذي يريد دراسة تطور أسعار السلع الغذائية في بلد من البلاد لابد له أن يربط هذه الدراسة بفروع أخرى من الاقتصاد فلا بد له مثلا أن يعرف القدرة الشرائية للمستهلكين ومن ثم فانه يحتاج الى معرفة متوسط دخل الفرد ومن بين مايعنيه على معرفة ذلك قوائم المرتبات في المؤسسات وفي الحكومة في الفترة التي يدرسها ، ومنا لابد أن تكون هذه

القوائم محفوظة لدى دار الوثائق ويسهل وصوله اليها · ويمكن لنا أن نضرب آلاف الامثلة لموضوعات أخرى ولانواع أخرى من الوثائق كانت لاتلقى في الماضي اهتماما من المؤرخين ثم صارت في الزمن الحاضر ذات أهمية بالغة بالنسبة للمؤرخ ·

بل اننا نرى أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد تعددت المواد الوثائقية وصار يدخل ضمنها أنواع أخرى لم تكن تخطر على ذهن الباحثين في الازمنة الماضية وذلك مثل كل المواد السمعية والبصرية التي أصبحت تشكل مصدرا من أهم مصادر الدراسات التاريخية في العصر الحديث ، فمن هو المؤرخ الذي يستطيع أن يستغني عن الرجوع الى مجموعات من الصور على اختلاف أنواعها أو الى الخرائط والرسوم أو الى أشرطة لتسجيل الصوتي أو الى الافلام السينمائية أو الشرائح أو حتى العلامات التجارية ·

كل هذه المواد قد دخلت الى دور الوثائق التاريخية وأصبحت تشكل جزءا من أهم أجزائها ·

وهناك مادة أخرى صارت من الاهمية بحيث أفرد لها مكان خاص في كل دار من دور الوثائق التاريخية وجرت دراسات موسعة حول طرق حفظها واستعمالها تلك هي مادة الميكروفيلم الذي سهل استعماله عملية الحفظ ووفر آلاف الامتار الطولية على الرفوف ·

والى جانب هذا أخذت بعض دور الوثائق في الدول المتقدمة تتجه الى انشاء أرشيف شفوي متكامل يحوي أقوال الشهود الذين عاصروا الاحداث التاريخية باعتبار أن شهاداتهم وأقوالهم أمر بالغ الاهمية بالنسبة للبحث التاريخي حيث أن التسجيل بالكتابة وحدها لايمكن أن يلم بكل أطراف الحادثة التاريخية ، ولا بد لنا هنا من الرجوع الى بعض التعريفات التي وضعها علماء الوثائق في الماضي لتعريف ماهية الوثيقة لنتبين مدى التطور الذي حدث بعد ذلك ومدى مسئولية دار الوثائق في احداث ذلك التطور ·

فقد عرف سير هيلاري جنكنسون Jenkinson الوثيقة بأنها هي التي صدرت واستعملت خلال اجراء اداري أو تنفيذي (سواء أكانت عامة أم خاصة) وصارت بعد ذلك جزءا من هذا الاجراء ثم حفظت في مكان ليسهل الرجوع اليها

عند الحاجة وليحصل منها الشخص أو الاشخاص المسئولون أو ورثتهم الشرعيون على مايريدون من معلومات .

ومن خلال ذلك التعريف نرى أن هناك أربعة خصائص لدار الوثائق هي :

أولا : الحياد :

فطالما أن دار الوثائق هي جزء من الادارة التي أصدرت الوثائق فان الباحث عندما يرجع الى ماهو محفوظ منها فلا تستطيع تلك الوثائق أن تقول له الا الصدق .

ثانيا : الاصالة :

لأن دار الوثائق هي مجموعات من المحفوظات متصلة بعضها ببعض تجمعت نتيجة اتباع منهج عقلي للتمييز بين الوثيقة التي تستحق الحفظ في دار الوثائق وبين تلك التي لاتستحق .

ثالثا : انها طبيعية :

لأن الوثائق التي جمعت في هذه الدار لم يتبع في جمعها منهجا مصطنعا كما هو الحال بالنسبة للمتاحف حيث يتم جمع المواد مصادفة وعن طريق الحفريات الى آخر ذلك ، ولكن مواد الارشيف تتجمع بصورة طبيعية داخل الادارات التي أفرزتها والتي أصدرتها لاغراض ادارية بحتة .

رابعا : وجود الصلة بين المجموعات الارشيفية بعضها البعض :

ذلك لأن كل مجموعة منها تتصل اتصالا وثيقا بالمجموعات الاخرى .

وربما كانت أهم صفة في دار الوثائق التاريخية هي صفة « الحياد » ذلك لاننا نستطيع أن نلجأ الى المجموعات الارشيفية ونحن نعلم أن أحدا لم يتدخل

في المعلومات التي تنقلها الينا فهي تعطينا البيانات بصورة محايدة على حين أن المصادر القصصية المشار اليها تخضع لآراء مؤلفيها وهناك تعريف آخر « للوثيقة » وضعه علماء الوثائق الفرنسيون فقالوا :

ان « الوثيقة » هي كل مادة مسجلة تحتوي على عمل قانوني أو واقعة قانونية ، والعمل القانوني الذي هو محتوى الوثائق عمل ارادي يراد به احداث التزام أو تعديله أو الغائه ، ويمكن الفصل فيه أمام القضاء فالوثيقة اذا لها صفة قانونية اذ يمكن أن تتخذ حجة أمام القاضي ، ومثال ذلك عقود البيع والشراء والقراض والهبة بين الافراد أوأوامر التعيين والاوامر الادارية التي تصدرها السلطة التنفيذية أو الهيئة الحاكمة ·

وهناك أنواع من الوثائق لاتحوي عملا قانونيا أي عملا اراديا وانما تحوي واقعة قانونية يترتب عليها آثار ونتائج مثل وثائق الميلاد والوفاة ، فهذه الوثائق لاتحتوي على عمل ارادي ولكن لها من الآثار القانونية مايمكن معه أن نعتبرها ضمن ماسبق ·

وهناك أمثلة أخرى للوثائق مثل الالتماسات والتقارير والمشروعات والرسائل والخطابات الى غير ذلك ·

وكان علماء الوثائق الفرنسيون لايعتبرون هذه المواد ضمن الوثائق التاريخية نظرا لانها لم توضع في قالب معين أو صيغة معينة وهو شرط هام من شروط الوثيقة بمعناها القانوني السابق حيث أن استخدام صيغ معينة يمنع الدفع ببطلان الوثيقة حالة تقديمها الى القاضي عند التنازع ·

ويتكون « الارشيف » و « دار الوثائق » من مجموع تلك الوثائق المشار اليها وكان بعض العلماء الفرنسيين يرى أن كلمة « أرشيف » لاتطلق الا على « الوثائق القديمة » وعلى ذلك فانه في نظرهم لايجوز اطلاق هذا الاسم على المطبوعات الحديثة ، واشترط البعض الآخر كما رأينا أن يكون للوثائق صفة قانونية فقالوا ان الارشيف هو الوثائق التي تهم الدولة أو تهم حقوق الدولة·

ولكن هذين المفهومين صارا قديمين بحيث أن الاستاذ سامران Samaran الذي كان أستاذا في معهد الوثائق في باريس والذي أشرف على تأسيس المجلس الدولي للوثائق المشار اليه سابقا عرف الارشيف بأنه هو : كل الوثائق المكتوبة الناتجة من نشاط جماعي أو فردي بشرط أن تكون قد نظمت بحيث يسهل الرجوع اليها عند الحاجة الى البحث ·

ونرى من هذا التعريف أنه يجمع بين فكرة القدم في الوثائق وبين الصفة القانونية لها ·

ولكن سبق أن أشرنا الى أن المواد الاخرى التي دخلت ضمن مواد الارشيف قد أصبحت من الاهمية بحيث نحتاج الان الى تعريف جديد يجمع بين كل تلك المواد وخاصة المواد السمعية والبصرية والارشيف الشفوي ·

وختاما لهذا البحث نود أن نشير اشارة عابرة الى أنواع من الوثائق في العالم الاسلامي خلال العصور الوسطى رغم أن الدول الاسلامية المتعاقبة لم تحتفظ بوثائقها بطريقة منهجية منظمة ·

فقد ظهر منذ فجر التاريخ الاسلامي (ديوان الرسائل) الذي عرف فيما بعد باسم « ديوان الانشاء » وكان يتولى اصدار الوثائق التي تتعلق بادارة شؤن الدولة كما كان يتولى كتابة المراسلات بين القوى الاسلامية والقوى الخارجية ومع اتساع رقعة الفتح الاسلامي اتسعت دائرة المراسلات كما اتسعت دائرة الوثائق الصادرة عن هذا الديوان الذي كان يعين فيه أكابر الكتاب المشهورين في أوقاتهم وقد تطور هذا الديوان في بغداد أيام الدولة العباسية كما تطور في مصر منذ زمن أحمد بن طولون وما قبله بقليل وصارت له قواعد معينة يتبعها عند تحرير مختلف أنواع الوثائق واتخذت الوثائق الصادرة عنه أشكالا محددة بحيث صار لكل منها مقدمة ونص وخاتمة ·

وسوف نفرد بحثا خاصا باذن الله لتطور ديوان الانشاء والقواعد التي اتبعت فيه ·